

.

:

.....

Banking Risk Management and Basel II

:

/



.

II ... Banking Risk Management and Basel 11

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

.....

Banking Risk Management and Basel 11

تمهيد

يعد القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية واكثرها تأثراً واستجابة للمتغيرات سواء الدولية او المحلية . وتتمثل اهم تلك المتغيرات في التطورات التكنولوجية ، عالمية الاسواق المالية ، التحرر من القيود التي تعوق كل الانشطة المصرفية ، وازالة الحواجز التي تمنع بعض المؤسسات المالية من العمل في قطاعات معينة ، والاتجاه الى تطوير وادارة المخاطر ، الاقراض ، كل هذا في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية في هذا القطاع مع السعي لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية مع تزايد دور المؤسسات ذات الصفة العالمية مثل بنك التسويات الدولية BIS في الاشراف على المؤسسات المصرفية العالمية بدءاً من مقررات بازل عام ١٩٨٨ وما بعدها باصدار كثير من التوجيهات الخاصة بالرقابة والاشراف والافصاح والشفافية والحد من المخاطر التمويلية .

تعد الصناعة المصرفية من اكثر الصناعات التي تنطوي على مخاطر ، وقد لوحظ تعاضم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالاضافة الى تغيير طبيعتها ، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار المصرف حيث اضيفت اليها مخاطر السوق والسيولة واسعار الفائدة والمخاطر الاستراتيجية وغيرها مما دعا الى اعادة تقييم المصارف للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية ادارتها مما يدعو الى تبني النظم الفعالة لادارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من المصارف نحو التعامل في المستجدات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة .

لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دوراً هاماً لتنسيق انظمة الرقابة على المصارف حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت معايير دولية للرقابة المصرفية تطبق في الدول الاعضاء بها . ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والاشراف على المصارف بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات والتحويلات والمستجدات العالمية التي جعلت معايير الرقابة تتخطى الحواجز المحلية لتصبح معايير دولية تسعى كافة دول العالم للتواءم معها .

أولاً - مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر ، وقد لوحظ تعاضم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة الى تغيّر طبيعتها ، وخاصة مع التطورات الشاملة في مجال العمل المصرفي . مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب الجهات الرقابية لهذه التطورات وحصر مخاطرها الرئيسية لوضع الضوابط الفعّالة لحماية المصارف من المخاطر الحالية والمستقبلية .

ويعتقد معظم خبراء المصارف إن " المخاطرة والائتمان توأم " بمعنى ارتباط كل منهم بالآخر . وهذا يعني إن المصارف لاتستطيع تقادي المخاطرة بنسبة ١٠٠% . كما إن المخاطرة يجب أن تكون محسوبة من كافة الجوانب لضمان تحقق الأمان في العمل المصرفي . وبالنظر لإرتباط المخاطر بالائتمان فإن المصرف يستطيع أن يتخذ بعض الاجراءات للحد من المخاطر من خلال تحري الدقة في إختيار العملاء وأخذ الضمانات الكافية . ويلعب البنك المركزي دوراً هاماً في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان . وضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهييار وهو ما تكلفت به لجنة بازل في بنك التسويات الدولية بوضع معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل المصرفي .

ويهدف عمل البنك المركزي الى إرساء الثقة بالنظام المالي والمصرفي ، كما يتوخى من القرارات التي يصدرها أن يتجنب نظامه المصرفي أية أزمة قد تطال هذا النظام ولايستطيع أي بنك مركزي منع أزمة في مصرف ما وإنما يساعده على التحكم بها كي لاتتوسع وتشمل النظام المصرفي ككل .

إن الصلاحيات التي أعطاها المشرع للبنك المركزي ، هي التي تؤهله المحافظة على النظام المصرفي . فكلما زادت إستقلالية البنك المركزي ، كما زادت قدرته على الحفاظ على المصارف المؤتمنة على الثروة الوطنية والمسؤولة عن النشاط الاقتصادي . وعلى كل بنك مركزي أن يعمل على إنخراط قطاعه المصرفي في العولمة المالية ، فيتبع المعايير الدولية من جهة والشفافية من جهة أخرى .

إن مقررات بازل وتوجهات مؤسسات التقييم الدولية ، تربط بين التقييم السيادي ومخاطر القطاع المصرفي . فأبتعاد المصارف عن تسليف الدولة لا يكفي لحمايتها من التأثير بسلبيات مالية عامة متعثرة في إدائها . ومخلفة للعجز وتنامي الدين . ذلك ان إنهييار العملة الوطنية يبقى الخطر الأكبر على تلك المصارف ، الأمر الذي يزعزع الثقة ، ويؤدي الى خروج الأموال وتراجع القدرة الشرائية وإرتفاع الفوائد . هذه العوامل لها آثار سلبية على سيولة المصارف من خلال تراجع الودائع وزيادة القروض المشكوك في تحصيلها مما يشكل خطراً على القطاع المصرفي ككل .

كل ذلك يبرر تدخل البنك المركزي بشؤون المالية العامة ، ويكون من صلب عمله الدفاع عن النظام المصرفي . ومن جانب آخر يمكن للبنك المركزي التحرك بسرعة من خلال إصدار قرارات وقائية للحد من المخاطر . وقد قامت لجنة للرقابة الدولية (بازل) بكامل واجباتها وعملت باستقلالية ، فنالت تقديراً محلياً ودولياً . وقد تزايدت وتنوعت المخاطر (المخاطر القانونية Legal Risk والمخاطر التشغيلية Operation Risk ومخاطر السوق Market Risk ومخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk ، ومخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk وغيرها) . وأصبح موضوع تصنيف المخاطر يقع في قلب الاعمال المصرفية ، وهو بذلك أخذ دوراً في نظام بازل الثاني الجديد .

ثانياً – الإجراءات والتدابير المتخذة

- ١- إعتقاد تطبيق المعايير الدولية الخاصة بكفاية رأس المال للمصارف ، وإستنادا للمادة (١٦) من قانون المصارف التي حددت هذه النسبة بالحد الأدنى ١٢% من القيمة الإجمالية لموجوداته المحددة على أساس مراعاة عنصر المخاطرة .
- ٢- متابعة ومراقبة نسب السيولة المصرفية لدى الجهاز المصرفي ، ومراقبة وتحديد عمليات السحب تحوطاً لمخاطر السوق . وتوجيه المصارف لتكوين احتياطات لتلافي عدم تسديد التزامات الزبائن إستنادا الى اللائحة الارشادية لهذا البنك .
- ٣- السماح للمصارف الاجنبية والعربية بفتح فروع لها في العراق ، والدخول في مشاركات مع المصارف الخاصة القائمة . حيث يوجد في العراق ثمانية مشاركات مع مصارف خاصة وعشرة فروع لمصارف أجنبية . وقد تزامن ذلك مع قبول العراق عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية منذ العام ٢٠٠٤ وعزز ذلك ب :
 - أ- اصدار قرار تحرير أسعار الفائدة منذ آذار ٢٠٠٤ .
 - ب- الاصدار الجديد للعملة العراقية بالموصفات الجديدة التي تؤمن العديد من المخاطر .
 - ٤- التوجه لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع بهدف تعزيز وتدعيم الثقة بالنظام المصرفي وتنمية المدّخرات ، بالاضافة الى تخفيف الاعباء عن كاهل البنك المركزي من حدوث الأزمات المصرفية .
 - ٥- تطوير نظام المدفوعات العراقي تبناه البنك المركزي العراقي ، إضافة الى رفع كفاءة الاستعلام وانتقال المعلومات لدى الجهاز المصرفي .
 - ٦- إتخاذ التدابير لتطوير ممارسة الرقابة على الصيرفة .

WTO

()

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

Effective Market Discipline

Systemic Protection

(Basle Core Principles of Banking Supervision)

1	1	1
2	2	2
3	3	3
4	4	4
5	5	5
6	6	6
7	7	7
8	8	8
9	9	9
10	10	10
11	11	11
12	12	12
13	13	13
14	14	14
15	15	15
16	16	16
17	17	17
18	18	18
19	19	19
20	20	20
21	21	21
22	22	22
23	23	23
24	24	24
25	25	25
26	26	26
27	27	27
28	28	28
29	29	29
30	30	30
31	31	31
32	32	32
33	33	33
34	34	34
35	35	35
36	36	36
37	37	37
38	38	38
39	39	39
40	40	40
41	41	41
42	42	42
43	43	43
44	44	44
45	45	45
46	46	46
47	47	47
48	48	48
49	49	49
50	50	50
51	51	51
52	52	52
53	53	53
54	54	54
55	55	55
56	56	56
57	57	57
58	58	58
59	59	59
60	60	60
61	61	61
62	62	62
63	63	63
64	64	64
65	65	65
66	66	66
67	67	67
68	68	68
69	69	69
70	70	70
71	71	71
72	72	72
73	73	73
74	74	74
75	75	75
76	76	76
77	77	77
78	78	78
79	79	79
80	80	80
81	81	81
82	82	82
83	83	83
84	84	84
85	85	85
86	86	86
87	87	87
88	88	88
89	89	89
90	90	90
91	91	91
92	92	92
93	93	93
94	94	94
95	95	95
96	96	96
97	97	97
98	98	98
99	99	99
100	100	100

• _____ •

-

-

-

-

-

• _____ •

• _____ •

-

• _____ •

-

-

-

ثامنا- ما هو اتفاق بازل II

أشارت لجنة بازل الى إن إطارا معدلا ومحسنا لكفاية رأس المال يهدف الى التأكيد على أهمية ادارة المخاطر وتشجيع التحسينات الجارية على قدرات المصارف في تقييم المخاطر . فمن خلال الاتفاق الجديد قامت لجنة بازل بالتخلي عن الاحادية في تحديد متطلبات رأس المال الرقابي الدنيا بحسب اتفاق العام ١٩٨٨ ، وتقديم مفهوم شامل قائم على ثلاث دعائم يهدف الى مطابقة المتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر . وفي حين أن إتفاق بازل ١ وضع لقياس المخاطر السوقية ولقياس أساسي للمخاطر الائتمانية ، أدخل إتفاق بازل ١١ عددا من المقاربات المعقدة للمخاطر الائتمانية بالإضافة الى تركيز كبير على مخاطر التشغيل . وبالتالي ، فإن الاتفاق الجديد يهدف الى ربط المخاطر الداخلية للمصارف وخيارات ادارتها بكمية رأس المال الرقابي الواجب تأمينه . وأشارت لجنة بازل الى ان الرغبة الزائدة للمصارف على المخاطر سيؤدي الى زيادة متطلبات رأس المال والعكس صحيح . وفي الوقت ذاته ، من خلال إدراج إدارة مخاطر التشغيل على جدول أعمال المصارف ، سيشجع إتفاق بازل ١١ على إدارة هذه المخاطر وإيجاد ممارسات حكم مؤسسي سليمة وشاملة .

تاسعا- المعايير الجديدة للجنة بازل II

) Derivatives
(
-
Securitizations

)

.(

-

.

-

-

.

:

.

.

.

.

-

.

-

.

.

.

:

Minimum Capital Requirements _____ :

()

Supervisory Review Process : _____ :

Market Discipline _____ :

عاشرا- _____ :

:

_____ :

(Moody's, S & Ps)

_____ :

(% -)

(-)

OECD

% - % - % - %)

.(% -

_____ :

-

-

-

-

-

-

-

-
-
-
-

Basel Committee on Banking Supervision, “Core Principles for Effective Banking Supervision”, Basel, September 1997

Secretariat of the Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements, “The New Basel Capital Accord” – January 2001

Basel Committee on banking Supervision, Bank for International Settlements, Basel 2001

/ / -
/ / / -
/ / / -
/ / -
/ / -
/ / -
- -
/ / -
-

		/	/	-	
.	/			-	
		/	.	/	-
			/	-	
/	()	/	/	-
			/		